دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: البحث في الخدمة الاجتماعية: إسهاماته و قضاياه
المصدر: مجلة كلية الآداب
الناشر: جامعة الملك سعود - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي: البغدادلي، محمد حسين
المجلد/العدد: مج 14, ع 1
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 1987
الصفحات: 245 - 268
رقم MD: 518184
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: AraBase
مواضيع: الخدمة الاجتماعية، البحث العلمي، مناهج البحث، البحوث الاجتماعية، الدول النامية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/518184

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ١٤ (١)، ص ص ٢٤٥ ـ ٢٦٨ (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)

البحث في الخدمة الاجتماعية: إسهاماته وقضاياه

الدكتور محمد حسين البغدادلي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

يتناول البحث استعراضا لأهم العوامل التي أثرت في تطور حركة البحث العلمي الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، كمدخل لإبراز الإسهامات التي يمكن أن يحققها البحث في المجالين النظري والتطبيقي.

كما يعرض الباحث تصورا لنوعية البحوث في الخدمة الاجتماعية، وأهم القضايا والمشكلات المنهجية والتفسيرية التي تعترض مسيرة البحث وإمكانية التصدي لها.

مدخل

يعد البحث العلمي الاجتماعي آداء يعتمد عليها في استقراء الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة، لاكتشافه وتفسيره ولفهم الظواهر الاجتماعية موضوع الاهتمام، ومعرفة أسبابها وخصائصها، والتنبؤ بحدوثها لضبطها والتحكم فيها.

وعند محاولة الخدمة الاجتماعية إثراء تراثها النظري، أو تقويم وتدعيم فعالية جهودها واستحداث مداخل للممارسة المهنية، كان لزاما الاهتمام بالبحث العلمي الاجتماعي، من حيث مفاهيمه وأساليبه وتطبيقاته لإلقاء الضوء على المشكلات

والقضايا الأساسية، والإسهام في التصدي لاهتمامات المهنة من حيث التنظير والممارسة.

ولا يسعى الباحث لتأريخ حركة البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، وإن كان ذلك يتطلب منظورا تاريخيا نقديا لاستعراض إسهامات البحث في ترسيخ دعائم المهنة. إلا أنه من الواجب البدء باستعراض أهم العوامل التي كان لها الأثر الأكبر في تطور حركة البحث العلمي الاجتماعي في مجال الخدمة الاجتماعية، فقد أظهرت ممارسة الخدمة الاجتماعية ـ خلال تطورها ـ قضايا ومشكلات، بعضها ارتبط بفعالية تقديم الخدمات ومدى كفاءة الجهود المبذولة، والبعض الآخر يرتكز على طبيعة الممارسة والتدخل المهني[1]. وكان لزاما إجراء البحوث لتقويم فعالية الخدمات المقدمة، ومدى ارتباطها بالاحتياجات والمشكلات، كما أصبحت الحاجة ماسة إلى بحوث متعددة تستند إلى أساليب البحث العلمي الاجتماعي، ومعطياته المنهجية لاختبار استراتيجيات التدخل المهني، واستحداث استراتيجيات جديدة في العمل مع الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمجتمعات المحلية بالإضافة للعمل في مجال الإدارة والسياسة الاجتماعية والتنمية.

وقد كان انفتاح الخدمة الاجتماعية وبشكل أعمق على العلوم الاجتماعية، محاولة لإثراء معارفها، وإخضاع معطيات تلك العلوم للتطبيق، والاستفادة من نتائج دراساتها وبحوثها في تفسير مواقف الممارسة.

كما كان قصور التطبيق خلال الممارسة، بسبب الاستناد إلى أطر نظرية غير قابلة لتفسير الواقع الاجتماعي، أو قصور أساليب الممارسة ذاتها، دافعا لإخضاع المعطيات النظرية والتقنية للبحث العلمي الاجتماعي، إضافة إلى سعي المهنة نحو تدعيم تراثها النظري، باختبار المبادىء والمناهج والمداخل النظرية التي تشكل الأطر المعرفية للمهنة، مع تطلعها إلى تنمية واستحداث مفاهيم مشتركة تحقق التواصل والتناغم بين الأخصائيين الاجتماعيين من خلال إيجاد ثمة اتساق واتفاقا للرموز والمفاهيم المهنية المستخدمة.

هذا وقد تأثرت الخدمة الاجتماعية بالمدخل الكمي quantitative approach في الوقت الذي اتجهت فيه للعلوم الاجتماعية إلى الاستفادة من هذا المدخل، خاصة بعد النمو المطرد في العلوم الطبيعية. ولعل من أهم أسباب ذلك التأثر، هو اتجاه الخدمة الاجتماعية نحو المنهج العلمي في البحث، وتحليل وتفسير الظواهر موضوع الدراسة بصورة أكثر دقة، والتمكن من تحقيق أقصى درجات الضبط والموضوعية، كمحاولة لإضفاء مزيد من الشرعية للمهنة. واتجه الباحثون في محاولة لاقتفاء أثر المدرسة الوضعية واعتمدوا على القياس الكمي في الدراسة والتحليل، إضافة إلى التأكيد على استخدام النظريات الأمبريقية والقياس والملاحظة للتوصل إلى ممارسة أكثر فعالية للخدمة الاجتماعية[٢].

وجدير بالذكر أن تطور أساليب البحث العلمي الاجتماعي وزيادة كفاءة أدوات البحث ووسائل جمع البيانات، كان من العوامل التي أثرت في تطور حركة البحث العلمي الاجتماعي في مجال الخدمة الاجتماعية.

ومع هذا فما زال هناك حاجة لتضييق الفجوة بين الممارسة المهنية والبحث العلمي على الرغم من إمكانية إيجاد التقاء واتساق بينهما.

فكيف يمكن تحقيق ذلك الالتقاء؟ وكيف يمكن للبحث أن يسهم في تحقيق أهداف المهنة؟ وهل يمكن تصنيف البحوث في الخدمة الاجتماعية بما يتسق وذلك الإسهام؟ وما هي القضايا والمشكلات التي تعترض المسيرة العلمية للبحث من الجوانب المنهجية والتفسيرية؟ وتمثل إجابة تلك التساؤلات مضمون بحثنا هذا.

إمكانية التقاء الممارسة المهنية والبحث العلمي في الخدمة الاجتماعية بقواعد المنهج العلمي

يلتزم الأخصائيون الاجتماعيون خلال ممارساتهم المهنية بقواعد المنهج العلمي،

وتكاد تكون تلك القواعد هي ذاتها خطوات وقواعد أي منهج للبحث، مع وجود بعض التفاصيل التي تختلف باختلاف المناهج والأساليب، إلا أن الأسلوب الفكري هو الذي ينظم أي منهج للبحث.

وإذا اعتبرنا ممارسة الخدمة الاجتماعية والبحث في الخدمة الاجتماعية «عملية حل لمشكلة» problem-solving process لتوفر عناصر أساسية مشتركة، تتمثل في صياغة المشكلة، وتحديد المفهومات، والإجراءات المنهجية، والقياسي، ثم استخلاص النتائج[٣]. فإنه يمكن تصور نسق من التشابه بين ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي بوصفه ممارس في الميدان وبين الخطوات المنهجية للبحث الاجتماعي، فهما يخضعان للمنهجية السابقة نفسها، مما دعا بعض المفكرين لصياغة مفاهيم تواكب ذلك الارتباط. فقد تبنى «جرينل» R.Grinnell مفهوم «الممارس ـ الباحث» في الخدمة الاجتماعية practitioner/researcher concept ويشير المفهوم إلى مدى الارتباط بين ما يقوم به ممارس الخدمة الاجتماعية في المجال التطبيقي، وواقع ما يقوم به الممارس نفسه بوصفه باحثا[٤].

كما عرض «ديوهن» W. Duehn تصورا لنموذج الممارس/ الباحث في الخدمة الاجتماعية، باعتبار عملية المساعدة helping process تتحقق من خلال الممارسة والبحث[٥]، وضمن «ديوهن» عملية حل المشكلة ـ سواء للممارس أو الباحث ـ أربع مراحل أساسية تالية:

١ ـ صياغة المشكلة، التعريف، الوصف.

٢ ـ تعيين البدائل، واختيار أو انتقاء استراتيجيات حل المشكلة.

٣ ـ الانجاز.

٤ ـ الكشف عن النتائج والتقويم.

ويبدو أن تلك المراحل ليست وحدات منفصلة، ولكنها أجزاء مرتبطة متداخلة ومتصلة الحلقات، إذ يؤدى التقويم مثلا إلى إعادة صياغة أو تحديد المشكلة وهكذا[٦].

وإذا كانت المراحل السابقة تعد أساسية للبحث العلمي الاجتماعي إلا أنها مراحل أساسية لعملية الممارسة في الخدمة الاجتماعية، إذ يجب أن يُخضع الأخصائي الاجتماعي ممارساته وفقا لقواعد المنهج العلمي وإجراءاته المنهجية، ويضع مواقف الممارسة في صورة تساؤلات يسعى للإجابة عنها بالطرق والأدوات كافة. فيلجأ إلى صياغة فرض أو عدة فروض تعد بمثابة تفسيرات مؤقتة للموقف، ثم يخضعها للبحث والاختبار ليصل إلى إجابات تفسر له أبعاد الموقف بصورة تمكنه من انتقاء استراتيجية ملائمة للتدخل، تخضع في انتقائها إلى ما توصل إليه من نتائج. والأمثلة على ذلك متعددة، فأخصائي خدمة الفرد الذي يتعامل مع «عميل» تقدم بموقف مشكل، يسعى إلى دراسة أبعاد الموقف بصورة واقعية، واستقراء الأحداث والمؤثرات بعيدا عن التأمل والخضوع للأحكام القيمية، مع استناده إلى مجموعة من الفروض، يسعى إلى الإجابة عنها والتحقق منها مستعينا بأدوات وأساليب مختلفة، ليصل إلى تفسير للموقف ومن ثم ما يقوم به الأخصائي، هو في الحقيقة منهج منظم، يخضع لقواعد المنهج العلمي، وهكذا الحال في ممارسة العمل مع الجماعات أو المجتمعات في الخدمة الاجتماعية.

ولما كان البحث العلمي الاجتماعي نشاطا منظما يهدف إلى البحث عن العلاقات بين الظاهرات موضوع الدراسة بوصفها أسلوبا من أساليب التفكير المنطقي، فإن ممارسة الخدمة الاجتماعية لا تكاد تخلو من ذلك النشاط ومعطياته المنهجية.

وهكذا يبين نموذج «الممارس/الباحث» مدى الاتساق بين عملية الممارسة والبحث في الخدمة الاجتماعية. ويوضح «برير» S. Briar ذلك الاتساق فيما يقوم به الممارسون/الباحثون من نشاطات، فهم يستخدمون مع عملائهم أكثر المناهج والتقنيات فعالية، ويقومون ممارساتهم بدقة وبصفة مستمرة، إضافة إلى مشاركاتهم في اكتشاف واختبار أكثر الطرق كفاءة لمساعدة العملاء في الوقت الذي ينقلون فيه نتائج تقويم ممارساتهم للآخرين(٧).

إسهامات البحث العلمي الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية

ارتبط البحث العلمي الاجتماعي بالجهود المبكرة للخدمة الاجتماعية ولأهمية

البحث عَدَّه بعضهم إحدى طرق الخدمة الاجتماعية، بل «وقسما مميزا إلى جانب طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث الرئيسة»، وقد انقسم المشتغلون بالخدمة الاجتماعية نحو ذلك التقسيم إلى ثلاث طوائف، فطائفة منهم أخذت بهذا التقسيم ووافقت عليه دون حذف أو إضافة، وطائفة ثانية رأت أن تجعل إلى جانب البحث الاجتماعي طريقة فرعية أخرى هي «الإدارة». أما الطائفة الثالثة، فترى أنه لا داعي لجعل البحث الاجتماعي طريقة قائمة بذاتها، حيث إن الطرق الثلاث الرئيسة تتطلب البحث الاجتماعي، وتستخدمه في دراسة الأفراد والجماعات والمجتمعات(٨).

ويرى الباحث، أن البحث العلمي الاجتماعي لا يعد حكرا على علم دون غيره، فالعلوم الاجتماعية، وإن كانت تختلف فيما بينها من ناحية الموضوع أو المعالجة أو وحدات الدراسة أو التحليل والتفسير، إلا أنها تعتمد جميعا على الاستقصاء المنهجي الدقيق، وتتجه إلى الكشف عن الحقيقة.

بيد أنه إذا كانت بعض الظواهر والوقائع التي تتناولها الخدمة الاجتماعية بالدراسة، تمثل مجالا مشتركا لاهتمامات عدد من العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن مجال التمييز بين مختلف العلوم، لا يقتصر على ما يدرس من موضوعات، وإنما ينصب على وجهة النظر الخاصة لهذه الموضوعات ونوعية النتائج التي يتوصل إليها كل علم من العلوم. ويجب أن تختفي الدعوة التي تثار حول تمركز قيادة حركة البحث العلمي الاجتماعي على رواد علم بعينه. فمن الخطأ مثلا أن يترك نمو معارف الخدمة الاجتماعية لغير الأخصائيين الاجتماعيين، ويجب على الممارسين والباحثين في الخدمة الاجتماعية تحمل مسؤولية القيام بالبحوث التي تسهم في تحسين عمليات الممارسة، فهم أكثر قدرة من غيرهم على تفهم مشكلات المهنة ومتطلباتها الفعلية. كما أنهم أكثر حساسية لإدراك ما نطلق عليه «الفجوات المعرفية في الميدان» knowledge gaps in the field ، بل هم أكثر قدرة على تحديد نوعية البحوث التي يتطلب القيام بها(٩).

مما سبق، نستطيع أن نضع تصورا لما يمكن أن يسهم به البحث الاجتماعي في تحقيق أهداف المهنة. ولعل الإسهام الأساسي على حد قول «بولانسكي» N. Polansky هو «تحسين قدرتنا على التنبوء بالواقع»[١٠]، أي واقع من نتعامل معهم من ناحية والتنبوء بالنتائج المتوقعة للتدخل المهني من ناحية أخرى. ولذلك يرى «ستين» Stein أن البحث لا يكون بحثا في الخدمة الاجتماعية إلا إذا وجه لتحقيق نمو للنظرية أو الممارسة في الخدمة الاجتماعية[١١].

وبذلك يتمثل إسهام البحث في الخدمة الاجتماعية في بناء فكر منظم عن الممارسة، يؤدي إلى هدفين أولهما إضافة للمعرفة أو النظرية التي تستند إليها المهنة، وثانيهما التوصل إلى نتائج حول السياسات أو الممارسات التي تقود إلى تقديم خدمات أفضل للعملاء، وزيادة كفاءة الممارسين من الأخصائيين الاجتماعيين، وتطوير عمليات التدخل المهني أو ما يطلق عليه «تكنولوجيا التدخل» ونمو «نظريات الممارسة»[١٢].

ومما لا شك فيه أن نتائج البحوث الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية مع تعددها وتنوعها، يمكن أن تنمي اتجاهات نقدية، تستثير الجدل المهني الذي يمكن أن يطرح قضايا أساسية تسهم في تدعيم المعطيات النظرية والمقولات التطبيقية والممارسات الميدانية ولا سيما ونحن نفتقر إلى ممارسة للخدمة الاجتماعية في مجتمعنا العربي تقترب من واقع المجتمع، قيمه وتقاليده وحاجاته وسياقه الثقافي بصفة عامة.

وفي ضوء ما سبق يمكن استعراض إسهامات البحث في الخدمة الاجتماعية فيما يلي:

١ ـ تعتمد الخدمة الاجتماعية على قاعدة عريضة من المعرفة المنظمة، مستمدة من العلوم الاجتماعية والنفسية، إضافة إلى معارفها وأطرها النظرية، التي توفر للممارس عمقا في فهم وتحليل وتفسير مواقف الممارسة، وتحدد أسلوب التدخل الوقائي أو العلاجي الملائم.

فالخدمة الاجتماعية كما يراها «أوستن» D. Austin «مهنة ترتكز على معرفة منظمة

أكثر من كونها نسقا منظما لمعرفة علمية»[١٣]. كما أنها لا تقصر استخداماتها المعرفية على نظريات علم دون غيره، حتى لا تخضع للمقولات التفسيرية الحتمية أو السببية. ومن ثم يتمثل إسهام البحث في الخدمة الاجتماعية عندما نخضع المعطيات النظرية للعلوم الاجتماعية والنفسية للدراسة بهدف تفسير وقائع محددة. فقد يتمخض عن الاستخدامات التفسيرية قصور في فهم تلك الوقائع، مما يستلزم مواقف نقدية، ولعل ذلك طريق للتعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين ـ ممارسين وباحثين ـ وعلماء الاجتماع والنفس وغيرهم، دون الشعور بالتعدى أو التعصب، أو النظرة الضيقة لحتمية التخصص.

فالخدمة الاجتماعية ـ بصفتها مهنة ـ أكثر قدرة على تحسس وإدراك الشواهد التي بنيت عليها بعض النظريات، خاصة حين تتجه اتجاها تفسيريا للواقع الاجتماعي أو السيكولوجي للأنساق التي نتعامل معها.

كما أنها لا تكتفي بالتوصل إلى الفهم بوصفه محصلة نهائية للبحث عن الحقيقة، بل تعتمد على الفهم «للتحكم» و«التدخل» بحيث يتضمن الفهم كفاءة عملية التغيير وليس الفهم المجرد[١٤]، وهذا يجعلها تقترب من البعد «المهني التطبيقي».

على أية حال فإن هدف الممارس في الخدمة الاجتماعية هو الاستفادة من المعرفة المنظمة وتطويعها لفهم الواقع والتعامل معه. وأهم ما يستثير الممارس هو توقفه لحظة ليسأل نفسه عما إذا كان تدخله مع النسق الذي يتعامل معه قد حقق الأهداف المرغوبة، وعما إذا كان قد استعان بالقاعدة النظرية الملائمة لتفسير الموقف، ويأتي دور البحث وإسهاماته لانتقاء أنسب المداخل النظرية اتساقا مع طبيعة عملية الممارسة ومتطلباتها وما يؤدى إلى تطوير وكفاءة تلك العملية [١٥].

٢ ـ يسهم البحث في الخدمة الاجتماعية إلى التوصل لتفسير العديد من المشكلات التي تتعامل معها المهنة، مع اختلاف تلك المشكلات من مجتمع لآخر، إذ أن المؤثرات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع معين، بمثابة السياق الذي تمارس من خلاله المهنة، بيد أن تغيير الظروف والحد من المشكلات يعد نقطة البداية[١٦]. ويتطلب ذلك توجهات علمية لإجراء بحوث ودراسات منظمة لتفهم واقع تلك المشكلات، من منطلق قيم المجتمع وتقاليده، وحاجاته، ثم انتقاء أفضل نماذج الممارسة واستنباط مداخل للتعامل مع مشكلات محددة في مجتمع معين، ومع «أنماط نوعية من العملاء»[١٧] particular types of clients.

٣ ـ يسهم البحث في تطوير وتنمية القاعدة النظرية للمهنة من خلال توجيه البحوث لاختبار المناهج والعمليات والمبادىء والنماذج والاستراتيجيات التي تستند إليها الخدمة الاجتماعية في عملية الممارسة.

وكما يرى «ريد» W. Reid و«سميث» A. Smith «إننا إذا كنا نطوع العملاء والمشكلات ليتسقا مع الطرق أو المناهج الأساسية للخدمة الاجتماعية، فالواقع أننا يجب أن نطوع الطرق أو المناهج لتتناسب مع حاجات ومشكلات العملاء» [١٨]. وبذلك يطرح «ريد» وزميله ثلاث قضايا أساسية، تتناول القضية الأولى أهمية المواءمة والتكامل بين طرق أو مناهج الخدمة الاجتماعية وبين متطلبات الموقف الذي يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي، وتتضمن الثانية ضرورة الاستقصاء العلمي لطبيعة المشكلات أو المواقف ونوعية الحاجات الفردية والمجتمعية.

وتبرز القضية الثالثة أهمية الانتقاء المنهجي لكيفية وأسلوب التدخل المهني. ويبدو أن القضايا الثلاث السابقة تستدعي بحوثا جادة تسهم نتائجها في تدعيم وتطوير القاعدة النظرية للخدمة الاجتماعية وتطوير الأساليب التقنية للممارسة المهنية.

٤ ـ على الرغم من تعدد طرق أو مناهج الخدمة الاجتماعية، إلا أن البؤرة الجوهرية للجانب المهني والتطبيقي للممارسة، هي ما يطلق عليها عملية التدخل intervention process.

ويعني التدخل، ما يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون من ممارسات خلال عملية المساعدة، إضافة إلى الكيفية التي يعملون بها والأساليب والاستراتيجيات التي يستخدمونها. بمعنى آخر فالتدخل هو مجموعة الأفعال المخططة المؤثرة التي يقوم بها الممارسون للوصول إلى غرض محدد في عملية المساعدة(١٩).

ولكي تتحول عملية التدخل إلى ممارسة علمية مخططة، أو كما يرى «بولانسكي» N. Polansky ممارسة ترتكز على القواعد العلمية scientifically based practice (٢٠)، كان لابد من استحداث أساليب وتقنيات لذلك التدخل، يمكن إخضاعها للبحث والدراسة بغرض التوصل إلى أفضلها ملاءمة وكفاءة.

وبالتالي يمكن للبحث أن يسهم في تطوير ما يسمى «تكنولوجيا اجتماعية خاصة بالخدمة الاجتماعية» social technology of social work و«تكنولوجيا التدخل» intervention technology وتتضمن التكنولوجيا، الوسائل التقنية كافة التي عن طريقها يمكن تحقيق أهداف المهنة (٢١).

وقد ظهر في الآونة الأخيرة ارتباط واضح بين البحث في الخدمة الاجتماعية والتكنولوجيا، على أساس إمكانية الاستفادة من نتائج البحوث في اختبار مناهج التدخل وتقويم فعالية الممارسة، واستحداث ما يطلق عليه «نماذج الممارسة» practice models (٢٢). وتعد تلك النماذج بمثابة مداخل للممارسة تحوي في مضمونها تصورا لنوعية وكيفية المساعدة، إضافة إلى استراتيجيات التدخل المطلوبة.

ومن تلك النماذج ما قدمه «تروب» Emanual Tropp وأطلق عليه «المدخل الإنمائي» developmental approach بوصفه نموذجا للممارسة المهنية للعمل مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية. ويهتم هذا المدخل بالجانب الوظيفي لسلوك الأفراد وبزيادة الأداء الاجتماعي أكثر من الاهتمام باستراتيجيات التدخل العلاجي(٢٣).

وعرض «جارفن» C. Garivan ، «جلاسر» P. Glaser المدخل «الوقائي والتأهيلي»

preventive and rehabilitative approach الذي يركز على الجوانب العلاجية والتأهيلية ومساعدة الأفراد من خلال عضويتهم في الجماعات الصغيرة، بغرض إحداث تغييرات مرغوبة والمساعدة في القيام بالأدوار الاجتماعية بفعالية[٢٤].

كما وضعت جامعة «ميتشجن» نموذجا ثالثا للممارسة المهنية للعمل مع الجماعات. عرضه «جارفن» و«جلاسر» وهو النموذج أو المدخل التنظيمي أو البيئي organizational and environmental approach الذي يهتم بالجماعة بوصفها نسقا في إطار نسق أكبر، وهو التنظيم الذي يحتويها[٢٥].

وعلى الرغم من أهمية النماذج أو المداخل السابقة للعمل مع الجماعات وغيرها من نماذج العمل مع الأفراد والمجتمعات، إلا أن الحاجة تدعو لإعادة اختبار تلك النماذج ومداخلها المنهجية إضافة إلى إمكانية استحداث غيرها من نماذج الممارسة.

ولعل البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية يمكن أن يسهم بالدور الفعال في هذا الصدد.

ويبدو أن استعراضنا لتصنيفات البحوث في الخدمة الاجتماعية يمكن أن يضيف جديدا لإسهامات البحث العلمي الاجتماعي في مجال الخدمة الاجتماعية.

أنواع البحوث في الخدمة الاجتماعية

تستخدم مناهج وطرائق وأساليب وأدوات البحث الاجتماعي على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها في بحوث الخدمة الاجتماعية. فالبحوث الوصفية التشخيصية descriptive and diagnostic studies ، من البحوث ذات الأهمية في الخدمة الاجتماعية وعن طريقها يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة أو الموقف موضوع الدراسة، واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها المعلومات التي

أمكن الحصول عليها، وربط الظواهر ببعضها وتفسير النتائج.

ويفيد استخدام المنهج الوصفي في بحوث الخدمة الاجتماعية في تحديد احتياجات العملاء ومشكلاتهم واتجاهاتهم نحو الخدمات المقدمة.

كما يستخدم المنهج التجريبي experimental method في بحوث الخدمة الاجتماعية، للتوصل إلى نتائج محددة تسهم في بناء المعرفة، وفي تطوير أساليب التدخل المهني. وتستخدم المقاييس بصورة واضحة في ذلك النوع من البحوث لقياس ما يطلق عليه «انجازات عملية التدخل» measuring intervention targets ، حيث توضع التدخلات تحت الظروف التجريبية وقياس خصائص ومميزات ونتائج تلك التدخلات(٢٦).

ويستعان بالمدخل المقارن في العديد من البحوث لاكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر موضوع الدراسة. وينطوى التحليل المقارن في بحوث الخدمة الاجتماعية على فوائد متعددة، يتصل بعضها بالتقدم النظري، والبعض الآخر بالجوانب التطبيقية للمهنة.

وعموما فإن استخدام مناهج البحث الاجتماعي، ومداخله وأساليبه وأدواته في بحوث الخدمة الاجتماعية، ليس له حدود، بيد أن المرونة واللياقة المنهجية مطلب أساسي لنجاح تلك البحوث وتحقيق أهدافها النظرية أو التطبيقية.

هذا وتتعدد أنواع البحوث في الخدمة الاجتماعية، إذ حاول بعض المشتغلين في هذا الميدان وضع تصنيفات لها، فعرض الدكتور عبدالباسط محمد حسن تصنيفا وضعه «فيليب كلين» يعتمد على الموضوعات التي تعالجها البحوث وقسمها إلى خمسة أنواع(٢٧):

١ ـ بحوث تقيس الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات والمجتمعات.

٢ ـ بحوث تقيس الخدمات التي ينبغي تقديمها، وتقدير مدى وفائها بالاحتياجات المطلوبة.

٣ ـ بحوث لتقويم النتائج المترتبة على تقديم الخدمات.

٤ ـ بحوث لتقويم الأساليب المتبعة في تقديم الخدمات.

٥ ـ بحوث في الأدوات والمناهج.

كما تقسم البحوث في الخدمة الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع[٢٨]:

١ ـ بحوث تقيس الاحتياجات الأساسية.

٢ـ بحوث تقيس الخدمات.

٣ ـ بحوث التقويم.

ويمكن للباحث تصور إطار لتصنيف البحوث في الخدمة الاجتماعية، استنادا إلى المعطيات السابقة واتساقا مع إسهامات البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية التي عرضنا لها.

١ ـ بحوث السياسة الاجتماعيةsocial policy research وأصبح ذلك النوع من البحوث جزءا أساسيا لا غنى عنه في عملية اتخاذ القرار لواضعي السياسة الاجتماعية، ويقسم «روزى» Peter Rossi تلك البحوث إلى ثلاثة أنواع، يشمل النوع الأول بحوث تحليل السياسة، ويتضمن النوع الثاني بحوث تقويم السياسة، ويركز النوع الثالث على البحوث التجريبية في مجال السياسة الاجتماعية[٢٩].

٢ ـ بحوث تحديد الاحتياجات: ويندرج ضمن ذلك النوع، البحوث كافة التي تسعى لتحديد وقياس الاحتياجات الفعلية على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى. وعادة ما تسفر نتائجها عن التدخل بإعداد البرامج والمشروعات ومن أمثلة ذلك النوع من البحوث، الدراسات التي تجرى لتحديد احتياجات المجتمعات المحلية في القرى والمدن، أو المجتمعات المستحدثة، أو احتياجات فئات نوعية من المواطنين كالأمهات أو المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، أو المسنين، أو المهجرين إلى مناطق

أخرى والمنكوبين من مناطق الكوارث والنكبات، وغيرهم، ويراعى في ذلك النوع من البحوث الأسس التالية:

ا - الاستخدام الأمثل لمناهج وطرائق وأدوات البحث الاجتماعي والأكثر ملاءمة للظاهرة أو الموقف موضوع الدراسة.

ب - يراعى أن الاحتياجات قد تختلف من مجتمع إلى آخر، بل وقد تختلف في المجتمع نفسه من وقت لآخر، مما يستلزم الدقة في تحديد الاحتياجات المتغيرة، واستخدام الأدوات والمقاييس الملائمة.

جـ - الاستعانة بالمجتمع المحلي أفراده وجماعاته وقيادته وتنظيماته والدعوة للمشاركة في إنجاز تلك البحوث.

د - أن تترجم نتائج البحوث إلى تأكيد أو استحداث أو تغيير البرامج والمشروعات لإشباع الاحتياجات الفعلية المنبثقة عن نتائج البحوث.

٣ - البحوث الإدارية وبحوث التنظيمات. وهي بحوث تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية لمؤسسات الخدمة الاجتماعية الأولية والثانوية، وتهدف إلى التوصل إلى نتائج تسهم في زيادة فعالية المؤسسات للوفاء بأدوارها والأغراض التي أنشئت من أجلها. ومن أمثلة تلك البحوث ما يلي:

ا - بحوث إدارية، لدراسة تكلفة الخدمة والقوى العاملة البشرية، وعلاقتها بالبرامج والخدمات المقدمة.

ب - بحوث توجه نحو دراسة آثار التنظيمات البيروقراطية، وإجراءاتها على العملاء والمستفيدين من الخدمة.

جـ - بحوث تتناول البناء التنظيمي والنسق الذي ينطوي عليه عناصره وأجزاؤه للتعرف على كفاءته وفاعليته من حيث الخدمات المقدمة من ناحية الكم والكيف.

د - دراسة التنظيمات والإلمام بالمتغيرات التنظيمية، وانعكاس ذلك على العملاء

والمستفيدين من الخدمات، وتحليل وتفسير العوامل التي تعترض نشاط التنظيم وتحد من فعاليته.

٤ ـ بحوث التقويم. وتعد من البحوث الهامة في الخدمة الاجتماعية، لارتكاز المهنة على جهود تبذل لتحقيق أهداف محددة والبحث التقويمي وسيلة لتحديد وقياس مردود تلك الجهود.

كما يهتم البحث التقويمي بتقرير نتائج التدخلات المنظمة عن طريق تحليل المعطيات الخاصة بعملية التدخل، وقياس نتائجها، بصفتها أساسا للحكم على قيمة ما بذل من جهود[٣٠].

ويمكن تصور تقسيم لهذا النوع من البحوث كما يلي:

ا ـ بحوث تقويم البرامج والمشروعات. وتعد من البحوث التطبيقية، التي تستعين بمداخل منهجية مختلفة، تتسق وطبيعة البحث التقويمي. ويسهم هذا النوع من البحوث في اكتشاف مدى تحقيق البرامج والمشروعات للأهداف وتقرير أسباب نجاح أو فشل البرامج، إضافة إلى الكشف عن المبادىء المرتبطة بذلك النجاح أو الفشل[٣١].

كما تهتم بحوث البرامج، بعلاقة التكلفة بالنتائج المحققة، مع تحليل للتكلفة في ارتباطها بالمتغيرات التنظيمية لوحدات الخدمات [٣٢] وقد يندرج هذا النوع من البحوث ضمن البحوث الإدارية والتنظيمية السابقة.

ب ـ بحوث تقويم مناهج وأساليب تعليم الخدمة الاجتماعية.

جـ ـ بحوث تقويم ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالات أو ميادين معينة[٣٣].

د ـ بحوث تقويم نماذج التدخل المهني، أو استحداث تكنيكات ومداخل وقياس مدى فعاليتها في التطبيق والممارسة [٣٤].

فعلى سبيل المثال، يمكن دراسة فعالية «العلاج القصير» في خدمة الفرد، أو المدخل الوظيفي في العلاج، أو استخدامات المدخل التنموي، أو التفاعلي

أو التنظيمي في خدمة الجماعة.

٥ ـ بحوث تسهم في تطوير واستخدام أدوات ومقاييس مستحدثة خاصة بالخدمة الاجتماعية لقياس متغيرات النمو أو التكيف أو التغيير أو التعديل للأنساق التي نتعامل معها.

٦ ـ بحوث ذات أهداف نظرية بحتة، توجه لاختبار نظريات أو مداخل نظرية، ويسهم هذا النوع من البحوث في تدعيم التراث النظري للمهنة.

٧ ـ بحوث تتعلق بقضايا أساسية للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها في مجتمعات معينة، ومنها البحوث التي تتناول قضية أقلمة الخدمة الاجتماعية، أو تطبيقاتها في المجتمعات النامية، أو مع فئات جديدة أو مجالات تحتاج إلى خدمات خاصة.

قضايا البحث العلمي الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية

تبين لنا مدى أهمية البحث في الخدمة الاجتماعية وإسهاماته في المجالين النظري والتطبيقي، إلا أن هناك بعض القضايا المنهجية التي تشترك فيها العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والبعض الآخر وثيق الصلة بالخدمة الاجتماعية، نتعرض لها في سياق هذه الدراسة.

ولعل أول تلك القضايا هي *التفسير*، إذ تعاني العلوم الاجتماعية بصفة عامة من مشكلة التفسير في البحث الاجتماعي، بالرغم من نجاح بعضها في اكتشاف العديد من التعميمات التي تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة(٣٥).

وترجع الصعوبات المنهجية في التفسير ـ خاصة في بحوث الخدمة الاجتماعية ـ إلى تعدد المداخل والمعطيات النظرية التي يمكن أن تستند إليها الخدمة الاجتماعية في تفسير

مواقف الممارسة أو البحث عن الواقع.

ولا شك أن هذا التعدد ـ رغم أهميته ـ قد نتج عنه صعوبات في اشتقاق القضايا من النسق النظري العريض، ولا سيما أن التمكن المنهجي في البحث يتطلب دراية معرفية بالمضمون الذي تنطوي عليه التصورات النظرية التي نستند إليها في التحليل والتفسير، في الوقت الذي يجب أن يسهم فيه التصور النظري في المعالجة المنهجية، تجنبا للفصل بين النظرية والمنهج. وأين النظرية أو النظريات التي يعتمد عليها بوصفها إطارا مرجعيا للتفسير؟ فعلى الرغم من اعتماد الخدمة الاجتماعية على العديد من النظريات السوسيولوجية والسيكولوجية إلا أن تلك النظريات أو بعضها لم يرتق بعد إلى مستوى القوانين الحتمية والتعميم المنهجي، وهي بدورها قابلة للتغير والتبديل بين الحين والآخر(٣٦).

وترتبط قضية التفسير بقضية *المفهوم في الخدمة الاجتماعية*، فصياغة المفاهيم تعد مرحلة أساسية من مراحل الإنجاز النظري، والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليات التفسير، وهي لبنات للقضايا التي يبنى عليها التراث النظري، وتبدو المعاناة في افتقار الخدمة الاجتماعية إلى المفاهيم «الأصيلة»، التي تؤدي إلى التواصل بين الأخصائيين الاجتماعيين منظرين أو ممارسين. في الوقت الذي يسود مفاهيم «مستعارة»، ومع حتمية الاستعارة، إلا أنه يجب تطوير مفاهيم أصيلة تنمي الأطر التصورية للقضايا التي تعالجها المهنة، إضافة إلى أهمية تلك المفاهيم في صياغة مشكلات البحث والتوصل إلى الاستنتاجات العلمية. ومن ناحية أخرى إذا كان على الخدمة الاجتماعية أن تنفتح اصطلاحيا، أي تستفيد بمفاهيم ومصطلحات العلوم الأخرى، فعليها الالتزام بالاتفاق الاصطلاحي، من حيث المعنى والمضمون، لكي تواكب المسيرة العلمية للعلوم الأخرى. وتتسق الموجهات التفسيرية لبحوثها، ودراستها مع المعطيات النظرية لتلك العلوم، حتى يسهم التصور النظري بمقولاته وأبعاده في نجاح المعالجة المنهجية للبحوث التي تجريها.

كما تثار قضية أخرى تتعلق *بالمداخل الكمية والكيفية*، وعلى الرغم من النمو

المتزايد لاستخدامات المدخل الكمي في بحوث الخدمة الاجتماعية ـ كغيرها من العلوم الاجتماعية ـ بدليل ما نشاهده في العديد من البحوث والدراسات التي اتخذت «التكميم» بصفته مدخلا أساسيا للدراسة، إلا أن هناك اتجاهات تدعو إلى التوازن في استخدام تلك المداخل، فيرى «ماس» Henry Mass أنه يجب أن تسمح المناهج الكيفية في البحث بدراسة الوقائع الموضوعية، واختبار القضايا في بيئاتها الطبيعية، حيث تعد البيئة الطبيعية بمثابة السياق الجوهري للصورة الحية لما يراد دراسته ووصفه(٣٧). فاستخدام الملاحظة المشاركة، والمقابلات المتعمقة، والمعايشة وغيرها، تسمح للباحث بأن يحصل على معرفة مباشرة بالعالم الواقعي الذي يتناوله بالبحث والدراسة، ويكون وثيق الصلة بالمعطيات التي يحصل عليها بدلا من الاعتماد على فئات كمية، قد لا تكون متصلة مباشرة بالطبيعة المتميزة للواقع الاجتماعي الذي يدرسه. كما أن قوانين الأرقام يجب ألا تطبق إلا حينما يكون لها مدلول في تفسير احتمالات لمعطيات معينة أو محددة.

وجدير بالإشارة إلى أن الإسراف في استخدام المنهج الكمي في بحوث الخدمة الاجتماعية يقف حجر عثرة في إدراك وحدة الظاهرة أو الموقف، ومن ثم لا تتضح العمليات والأفعال والسلوكيات التي تعد جزءا من نسيج العلاقات الإنسانية.

وقد يعجز ذلك المدخل في تفسير الأبعاد الشخصية والاجتماعية أو الثقافية التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار خلال الممارسة المهنية.

ولا يسعى الباحث لتأييد مدخل أو منهج لذاته، فالمناهج والمداخل، هي أساليب أو طرق لتناول مشكلات محددة، ولتحقيق غايات معينة، والأفضلية والاختيار لمنهج أو مدخل دون آخر يحدده طبيعة الموضوع أو المشكلة تأكيدا لمبدأ المرونة المنهجية.

وتأتي قضية أخرى، ترتبط *بقيادة حركة البحث في الخدمة الاجتماعية*، خاصة في مجتمعنا العربي، فليس هناك تنظيمات بحثية تتحمل عبء قيادة حركة البحث العلمي

الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية.

ويفتقر مجتمعنا العربي لتنظيم يضم الأخصائيين الاجتماعيين ممارسين وباحثين، كما تنعدم ـ تقريبا ـ المؤتمرات العلمية والندوات التي يمكن أن تعالج موضوعات هامة وأصيلة في المهنة.

ولعلها دعوة لمراكز البحث العلمي والجامعات في المجتمع العربي بضرورة التعاون والتنسيق، أسوة بالجامعات الغربية والأمريكية.

وجدير بالذكر، أنه إذا كان هناك ثمة جهود لتنشيط وتدعيم حركة البحث في الخدمة الاجتماعية على المستوى العربي، فإنها جهود متفرقة لا تصبو إلى التكامل.

وعلى الرغم من قيام المؤسسات الاجتماعية في الوطن العربي على اختلاف أنواعها وتبعياتها بإجراء بحوث متعددة، ومع أهمية ما تجريه من بحوث، إلا أن معظمها ينطلق من خبرات ومعلومات محلية محدودة، لا تستند إلى معطيات نظرية، وتفتقر إلى التوصل إلى تعميمات. وربما يرجع ذلك إلى انعزال المؤسسات الاجتماعية، عن مراكز البحث العلمي والجامعات وأقسام الخدمة الاجتماعية وكلياتها.

وأخيرا، تثار قضية معاصرة في الخدمة الاجتماعية، خاصة في المجتمعات النامية أو المجتمعات التي انتقلت إليها الخدمة الاجتماعية، وهي قضية *توطين أو أقلمة* الخدمة الاجتماعية. بمعنى توطين المهنة بما يتناسب وقيم المجتمع وتقاليده وحاجاته ومشكلاته، التي قد تختلف عن مثيلاتها في المجتمعات الأخرى أو المجتمعات التي نقلت منها الخدمة الاجتماعية. والذي يعنينا هنا هو ضرورة إجراء البحوث والدراسات المنظمة والمتعمقة للمشكلات والمواقف والاحتياجات ونسق القيم والتقاليد والسياق الثقافي والاجتماعي بصفة عامة، خاصة في مجتمعنا العربي لتحديد أنسب المداخل والنماذج ملاءمة لواقع ذلك المجتمع.

وهناك دعوة «للوطن العربي بأجهزته العلمية في إعادة تقييم النظريات والنماذج العلمية لطرق الخدمة الاجتماعية، لإقامة نماذج علمية عربية، توائم طبيعة المجتمع العربي بكل ما يحمله من تراث وما تتوفر له من إمكانات وبما يتميز به من أنماط أبنائه وتتميز بالتالي مشكلاتهم»[٣٨].

ومع وجاهة هذه الدعوة، إلا أن الباحث يرى أن المحور الأساسي يرتكز على ضرورة إجراء البحوث المتعددة لدراسة وتحليل ذلك الكم الهائل من التراث النظري وخبرات الممارسة والنماذج والمداخل القائمة قبل التفكير في التطوير، وإلا اعتبرت قضية التوطين أو الأقلمة، بدون بحوث جادة، بمثابة شعارات لا جدوى منها، وشرخ في النسق المعرفي والممارسات التي توصلت إليها الخدمة الاجتماعية على المستوى العالمي.

التعليقات

(١) **Henry Wechler,** et. al., eds., *Social Work Research in the Human Services* (New York: Human Sciences Press, 1981), p. 22.

(٢) **Jacob H. Karger,** "Science, Research, and Social Work: Who Controls the Profession?," *Social Work, Journal of the National Association of Social Workers,* 28 (May 1983), 200.

(٣) **Richard M. Grinnell,** ed., *Social Work Research and Evaluation* (Illinois, Peacock Publishers, Inc., 1982), p. xi.

(٤) **Grinnell,** p. 5.

(٥) **Wayne D. Duehn,** "The Process of Social Work Practice and Research," in **Grinnell,** p. 11.

(٦) **Grinnell,** pp. 12-13.

(٧) انظر: **Grinnell,** p. 5; **Scott Briar,** "Incorporating Research into Education for Clinical Practice in Social Work: toward a Clinical Science in Social Work," in Rubin and Rosenblatt, eds. *Source Book on Research Utilization* (New York: Council on Social Work Education, 1979), pp. 132-140.

(٨) عبدالباسط محمد حسن، «البحوث في الخدمة الاجتماعية»، في أحمد كمال وآخرين، قراءات في الخدمة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٤م)، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٩) **Grinnell,** p. 5.

(١٠) **Norman A. Polansky,** ed., *Social Work Research* (Chicago: The University of Chicago Press, 1975), p. 2.

(١١) **A.E. Philip,** et al., *Social Work Research and the Analysis of Social Data* (Oxford: Pergamon Press, 1975), p. 8.

(١٢) **Polansky,** p. 2.

(١٣) **David M. Austin,** "Research and Social Work: Educational Paradoxes and Possibilities," *Journal of Social Services Research,* 2 (Winter, 1976), 172.

(١٤) **Polansky,** p. 1.

(١٥) **William J. Reid** and **Audrey D. Smith.,** *Research in Social Work* (New York: Columbia University Press, 1981), p. 25

(١٦) **Carol H. Meyer,** "Social Work Purpose: Status by Choice or Coercion?," *Social Work, Journal of the National Association of Social Workers,* 14 (January 1981), p. 69.

(١٧) **Reid** and **Smith,** p. 23.

(١٨) Ibid.

(١٩) إبراهيم بيومي مرعي، ومحمد حسين البغدادلي، الجماعات في الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٣م)، ص ١٥٦.

(٢٠) **Polansky,** p. 1.

(٢١) **Edwin J. Thomas,** "Developmental Research: A Model for Interventional Innovation," in **Grinnell,** p. 591.

(٢٢) **Reid,** pp. 30-31.

(٢٣) **Emanual Tropp,** "Social Group Work, The Developmental Approach," *Encyclopedia of Socail Work* (N.Y.: N.A.S.W, 1971), pp. 1247-1248.

(٢٤) **Charles D. Garvin** and **Paul H. Glasser,** "Social Group Work: The Preventive and Re-

habilitative Approach," *Encyclopedia of Social Work*, p. 1263.

(٢٥) **Pual H. Glasser** and **Charles D. Garvin,** "Organizational and Environomental Approach in Social Group Work Practice," *Encyclopedia of Social Work* (N.A.S.W, 1976), pp. 1338-1350.

(٢٦) **Reid** and **Smith,** pp. 162-163.

(٢٧) حسن، «البحوث»، ص ٢٦٤.

(٢٨) غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م)، ص ٤٧.

(٢٩) **Peter H. Rossi,** "Research in Social Work: Social Policy," *Encyclopedia of Social Work* (N.Y: N.A.S.W., 1977), pp. 1202-1205.

(٣٠) **Francis G. Caro,** "Research in Social Work: Program Evaluation" *Encyclopedia of Social Work* (N.Y.: N.A.S.W., 1977), p. 1199.

ويمكن الرجوع لبعض المراجع التي تهتم ببحوث التقويم ومنها: محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الطبعة الثانية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١م)، ص ص ٣٨٢ - ٤٢٤.

Edward A. Suchman, *Evaluative Research: Principles and Practice in Public Service and Social Action Programs* (N.Y.: Russell Sage Foundation, 1967); **Carol H. Weiss,** *Evaluation Research: Methods of Assessing Program Effectiveness* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, 1972); **Scott Cummings** and **Mark S. Rosentraub,** "Evaluation Research: How to Negociate Scientific Rigor," *Social Work Research and Abstracts,* 14 (Fall, 1978) 16-24; **Irwin Epstein,** et al., "Community Development Programs and their Evaluation," in **Tony Tripodi,** et al., *Social Workers at Work,* 2nd ed. (Itasca, F.E. Pecock Publishers, 1977).

(٣١) **Frank B. Raymond,** "Program Evaluation," in **Grinnell,** p. 420.

(٣٢) **Caro,** p. 1120.

(٣٣) انظر: **Steven Paul Schinke,** "Evaluating Social Work Practice: a Conceptual Model and Example," *Social Case Work,* 60 (April, 1979), 195-200.

(٣٤) انظر: **F.M. Loewenberg,** *Fundamentals of Social Intervention: Basic Concepts. Intervention Activities and Core Skills.* 2nd, ed. (New York: Columbia University Press, 1983).

(٣٥) محمد، علم الاجتماع، ص ٨٢٣.

(٣٦) عبدالفتاح عثمان، **المدارس المعاصرة في خدمة الفرد ـ نحو نظرية جديدة للمجتمع العربي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م)، ص ١٢.

(٣٧) **Henry S. Mass,** "Research in Social Work," *Encyclopedia of Social Work* (New York: N.A.S.W., 1977), p. 1192.

(٣٨) عثمان، المدارس، ص ١٢.

Research in Social Work: Issues and Contributions

Mohamed Hussein Al-Bogdadly, Ph. D.

Assistant Professor, Social Studies Department, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

This study is an introductory attempt at showing the possible theoretical and practical contributions of research in the area of social work. As such, it deals with the most important factors which affected the development of social research methods in that field. It also provides a general insight into the nature of research in the area and delineates the most important methodological issues and problems which it faces and tries to cope with.